المحاضرة التاسعة: ازمة 1929

تعتبر أزمة 1929 من أشهر الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا. والتي بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية ليتم فيها بعد استفحالها عبر البلدان الصناعية الأخرى.

1-ظروف ما قبل الأزمة:

كانت فترة العشرينات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهرت في العقارات وما يرتبط بها، إذ تضاعف شراء الأراضي والبيوت سنة 1925 في فلوريدا، حيث يوجد المناخ الملائم وحدوث تطور في الطيران، وهذا ما جعل الأسعار ترتفع بشكل سريع، لكن بمجرد اجتياح الاعصارات في فلوريدا سنة 1929، أصبحت هذه المناطق غير مرغوب فيها، واتجه الجميع عندئذ نحو البورصة في ربيع 1928 فعرفت بذلك أسعار الأسهم ارتفاع جد كبير، حيث بلغ تصاعد أسعار الأسهم بين جوان 1928 وسبتمبر 1929 نسبة 56% في بورصة نيويورك لم يكن لرغبة السلطات النقدية في الوقوف بوجه حركة الارتفاع عندما بدا واضحا أنها تجاوز المعتاد.

2-أسباب الأزمة: يعود انهيار البورصات الأمريكية إلى مجموعة من الأسباب:

أ-الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل خارج عن المألوف وذلك نتيجة الأسباب الآتية:

*التصريحات المتفائلة الصادرة عن بعض الصناعيين أمثال المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928 أو عن رجال سياسة أمثال كوليج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1929، وعن اقتصاديين أمثال فيشر

*وفرة الادخار وسهولة الاقتراض، لتمويل المشتريات نقدا.

*انشاء الشركات الاستثمارية المتعددة التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1927-1929.

*تسامح السلطات النقدية الأمريكية وذلك بعدم رغبتها في الوقوف في وجه الارتفاع الغير الاعتيادي، وخاصة وأن قيام البنك الاحتياطي الفدرالي برفع معدل الخصم من 5% إلى 6% في أوت 1929 يعتبر متأخرا.

ب-المضاربة الوهمية: حيث ارتفعت أسعار الأسهم، نتيجة الآمال وليس لأن توزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع. أي أن الأسعار تتصاعد وتصل إلى مستوى لا يقابل أبدا أرباح الشركات.

ج-تراجعت أسعار الأسهم في سبتمبر 1929، وزاد توتر الأعصاب، وقد وجدت التصريحات المتشائمة للاحصائي باتسون صدى لدى المتضاربين لأن يبيعوا عند أول هبوط. لاستعادة أموال الاقتراض وتحقيق الأرباح.

د-اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان.

و-زيادة العرض وحدوث المزيد من التدهور في الأسعار نتيجة تصفية صفقات الشراء النقدي الجزئي. وذلك ببيع الأوراق المالية محل الصفقة، لعدم توفر السيولة الكافية، لدى بعض المتعاملين لزيادة مساهماتهم.

هـ-مع بداية انخفاض الأسعار سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع المزيد من الأسهم على المكشوف، مما دفع إلى المزيد من تدهور الأسعار.

ي-الممارسات الغير أخلاقية اتي كثر التعامل بها في الصفقات التي تجري على الأوراق المالية طيلة فترة الكساد العظيم وشراء بغرض الاحتكار، واستغلال ثقة العملاء.

3-خصائص أزمة 1929

-يمكن تلخيص أزمة 1929 في النقاط الآتية:

أ)تسببت في زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

ب)استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث أخذت أربع سنوات.

ج)حدة الأزمة حيث انخفضت الودائع فيالو.م.أ لدى البنوك بمقدار 33%، كما أفلس منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 1000 بنك أي حوالي 40%من اجمالي عدد البنوك الأمريكية.

د)اختلاف درجة حدة الأزمة من بلد إلى آخر بشكل كبير.

و)رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وفي الوقت نفسه تدهورت القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الميزانية العامة وموازين المدفوعات، وانخفاض حجم الاحتياطات الرسمية من الذهب

ي)توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية مثل ألمانيا والنمسا

4-نتائج أزمة 1929:

نتج عن هذه الأزمة افلاس الكثير من الشركات وانتشار البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات، والتدني في الأسعار، أيضا تقلص حجم الاستثمار بشكل كبير وذلك نتيجة لأحجام المقرضين من منح الائتمان لكونهم في تحصيل حقوقهم عن المدنيين الذين عجزوا عن الوفاء بمستحقاتهم ومن هنا فقد واجهت البنوك صعوبات عدة في استيراد مستحقاتها، وهو الأمر الذي تركها تعجز في مجابهة سحب زبائنها لودائعهم مما دفع بالعديد من البنوك بإغلاق أبوابهم. حيث أنه بتاريخ 1933/03/06 تم إغلاق كافة البنوك بأمر من روزفلت وبعد أسبوع من ذلك تم السماح للبنوك التي تستمتع بمستوى مقبول عن السيولة يجعلها تمارس نشاطها.